شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

رئيس الوزراء و٢٥ شباط الجديد

يبدو أن السلطات الحكومية بصدد تكرار الخطأ نفسه الذي ارتكبته يوم الجمعة ٢٥ شباط ٢٠١١ والعشرات من أيام الجُمع التالية عندما تعاملت مع الشباب الذين نشطوا للتظاهر باعتبارهم أعداءً، وبخاصة بعثيين، فأساءت التصرف معهم على نحو أساء كثيراً إلى الحكومة قبل غيرها والى العملية السياسية برمتها.

السلطات الحكومية أعلنت ضمناً موقفاً مناهضاً لدعوات الشباب إلى إحياء الذكرى السنوية الأولى لتظاهرات ٢٥ شباط بالقول إنها لن تسمح بأي تظاهرات لا تستحصل الموافقات الأصولية. شباب شباط ليسوا بصدد الخروج في تظاهرات غير مرخصة، ولكن ما العمل إذا ما رفضت السلطات المخوّلة بمنح التراخيص المطلوبة؟ السلطات الحكومية لن تُعدم الأعذار والمبررات لتسويغ رفض التصريح ارتباطاً بالوضع الأمني مثلاً.

في العام الماضي أطلقت الحكومة جملة من الأكاذيب للحطّ من سمعة المتظاهرين وتشويه صورتهم، تبريراً لإجراءاتها المتعسفة للغاية التي تضمنت حظر التجوال وإنزال القوات الثقيلة إلى الساحات والشوارع، بل لم تتورع عن استخدام الرصاص الحيّ ضد المتظاهرين حتى بعد أن تبيّن على نحو واضح انه لم يكن بين المتظاهرين بعثي أو قاعدي واحد، ولم تكفّ عن ملاحقة بعض النشطاء واعتقالهم وتعذيبهم.

من حق الشباب أن يحيوا ذكرى مظاهراتهم السلمية التي رفعوا فيها شعارات اعترفت الحكومة نفسها بأحقيتها ومشروعيتها واتخذت إجراءات وأطلقت وعوداً لتحقيقها، خصوصاً وان الأسباب التي دفعت للتظاهر باقية على حالها تماماً وان الحكومة لم تف بما وعدت وتعهدت به، فلا الأمن ترسخت قواعده، ولا الفساد المالي والإداري أوقف استشراؤه السرطاني، ولا الحصة التموينية تحسنت نوعيتها أو زادت كميتها، ولا البطالة تراجعت مستوياتها، ولا أزمة الكهرباء خفّت وطأتها، ولا الخدمات العامة (المجاري، النظافة، النقل، الصحة، التعليم، وسواها) ولا الزراعة أو الصناعة تحسنت أحوالها ولا .. ولا . بل إن مجلس النواب على سبيل المثال لم يستطع إقرار موازنة العام الحالي بالرغم من مرور أكثر من شهر ونصف الشهر من العام.

أكثر من هذا أن الوضع السياسي هو الآن في حال أسوأ مما كان عليه قبل سنة، وهو ما يعني أن كل شيء في البلاد سيبقى على حاله، بل يُمكن أن يسوء أكثر. وهذه كلها أسباب قوية لأن يعود الشباب من جديد إلى ساحة التحرير والساحات الأخرى لإفهام السياسيين القابضين على السلطة إنهم مازالوا مقصرين كثيراً في واجباتهم والتزاماتهم تجاه من انتخبوهم.

حتى لا تكرر الحكومة خطأها الشنيع المرتكب في العام الماضي أتمنى على رئيس الوزراء، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، أن يصدر أوامره بتوفير الأجواء المناسبة (السلمية) لإحياء ذكرى تظاهرات العام الماضي والتذكير بشعاراتها ومطالبها، وحفظ أمن التظاهرات وإظهار أن القوات المسلحة لا تقف في الخندق المقابل لخندق الشعب، بل إنني اقترح على رئيس الوزراء أن يُوفد مندوبا عنه الى ساحة التحرير لتحية المتظاهرين والاعتذار لهم عما حدث لهم قبل سنة، فبهذا يمكن لرئيس الوزراء أن يجعل من المتظاهرين أصدقاء له وليس أعداء كما هم الآن.

النجيفي يشترط تعزيز إمكانات الشرطة لقدرتها على أداء مهامها

مخاوف من انهيار أمني في الموصل عقب انسحاب الجيش

ما زال الجميع في نينوى، غير قادرين على الإجابة بشكل حاسم على السؤال الأصعب، "هل ستكون الشرطة المحلية قادرة على مسك الملف الأمني بعد انسحاب الجيش؟".

البعض يؤكد جاهزية الشرطة، ويستشهد بسلسلة طويلة من الانجازات الأخيرة رفعت من سقف الثقة الشعبية بقدرة قوات الشرطة على تولّي مهامها الطبيعية في حفظ الأمن داخل المدن، بدلاً من قوات الجيش التي يفترض أن مهامها حفظ الأمن الوطني خارج المدن

□ الموصل / المدى

ولكن حتى هؤلاء، يجدون في قرار وزارة الداخلية تسليم الملف الأمني في المحافظات إلى قوات الشرطة في شهر تموز المقبل، مفاجئاً لهم، وأن الأمر يتطلب وبرغم جدارة الشرطة أن تقوم أجهزة أخرى بمساندتها.

محافظ نينوى اثيل النجيفي من أنصار هذا الرأي، وقد أكد في تصريح خاص بـ"المدى" على أن الشرطة المحلية قادرة على مسك الملف الأمني في نينوى، "بشرط أن يتم تعزيز مواردها، وان تتغير طريقة عملها المتبعة حاليا، وأن تضع خططاً جديدة لحفظ الأمن".

وأضاف أنه "ينبغي خلال المرحلة المقبلة، أن يتم الاعتماد على المعلومات الاستخبارية، وأن يتم جمعها على نحو دقيق، والتحرك نحو الأهداف المطلوبة تحديداً"، مستدركا بأن إخلاء الشوارع تماماً من أي وجود للأجهزة الأمنية يعكس انطباعا سلبيا عن الوضع الأمني.

وأشار إلى أنه "يجب أن نترك الحياة المدنية الطبيعية تسير وحدها، وتنظم نفسها دون أي تدخل عسكري أو أمني مباشر من قبل الأجهزة الأمنية"، مؤكدا أن الوضع الأمني في مدينة الموصل أفضل من السابق، وان الخروقات الأمنية التي تحدث بين الحين والآخر تقوم بها جهات لا سيطرة لها على الشارع، وأن الأجهزة الأمنية تفرض نفسها في كل مكان داخل حدود المحافظة، على حد قوله.

واستدرك النجيفي بالقول: "لكن نحتاج إلى التنظيم وخطط من نوع آخر".

القادة الأمنيون، يعتقدون بأن الشرطة المحلية قادرة على حفظ الأمن وحدها، شرط أن يقدم المواطنون التعاون المطلوب منهم، لذا فأنهم يركزون خلال مؤتمراتهم الصحفية المتعلقة بكشف مخابئ الأسلحة، أو القبض على عصابة ما، على أن ذلك لم يكن ليحدث لولا معلومات أدلى بها مواطنون.

وأبرز من يسير في هذا الاتجاه المشجع للمواطنين، اللواء مهدي الغراوي قائد الفرقة الثالثة شرطة اتحادية التي تنتشر قواتها في الجانب الأيمن لمدينة الموصل، إذ يحرص مع كل ظهور إعلامي له، على إبراز دور المواطنين، في الإسهام بإنجاز حققته فرقته.

ويبدو أن فرقة المشاة الثانية التابعة للجيش التي تسيطر على الجانب الأيسر من مدينة الموصل إضافة إلى أجزاء من الجهة اليمنى للموصل، تعاني مشكلة في هذا الجانب.

وقبل أيام أصدر اللواء الركن علي جاسم المفرجي قائد الفرقة، بياناً أوضح فيه الأسباب التي دعت قواته إلى رفع (بسطات) في منطقة المثنى في الجانب الأيسر لمدينة الموصل، وان جندياً تابعاً لفرقته أستهدف هناك، وسط تلك البسطات وفي وضح النهار، وان جميع أصحاب البسطات بحسب البيان شاهدوا ذلك، دون أن يقوم أي منهم بالإبلاغ، أو حتى مساعدة الجندي الجريح وإنقاذ حياته.

وأعتبر البيان امتناع أصحاب البسطات عن تقديم المساعدة للجندي، عملاً إرهابياً كما أن التستر على عمل إرهابي يعد إرهاباً والقانون يعاقب عليه.

وأشار البيان إلى أن البسطات كانت في الأصل متجاوزة على محرمات الشارع العام، وهي تتسبب بالزحام، وكثرة الجريمة على حد تعبير البيان.

المواطنون يجدون أنفسهم حائرين، ولا يعرفون بأي خيار يتمسكون، الجيش أم الشرطة، فالأول أحال مدينة الموصل إلى ثكنة عسكرية كبيرة، وأغلق الأزقة الداخلة أو الخارجة من جميع الأحياء السكنية والأسواق، وأبقى على منفذ واحد للدخول والخروج، مع انتشار كثيف لنقاط التفتيش الثابتة، في جميع الشوارع الرئيسة وجسور المدينة الخمس. هذا الوضع الذي يدعوه العسكريون بمسك الأرض، اختنقت فيه الشوارع بالزحام، وتعرقلت حياة المواطنين الاقتصادية، لكنه مع ذلك نقل الموصل إلى مرحلة جديدة، بعد أن كانت تعيش فوضى وحرب شوارع مستمرة خلال الأعوام من ٢٠٠٤ ولغاية العام ٢٠٠٨.

أما الشرطة المحلية، وبالرغم من أنها في تتطور متصاعد، غير أن يوم ٢٥ شباط من عام ٢٠١١، الذي شهد تظاهرات عارمة قرب محافظة نينوى، وكسر مشاغبون طوق الشرطة واقتحموا مبنى المحافظة وأضرموا النار فيه، مثل تجربة صعبة دخلت فيها مدينة الموصل، إذ أظهرت تلك الواقعة فشل الشرطة في الاختبار.

ولكن بعد عام كامل، يعود السؤال مجدداً، هل الوضع الأمني مستقر في نينوى، الإجابة عن هذا السؤال، هو سبب تشكيك البعض بمقدرة الشرطة المحلية على تولي ملف الأمن على نحو مستقل في نينوى، والموصل على وجه الخصوص، ففي ظل كل هذه التعزيزات والانتشار للجيش في الشوارع، يؤكدون بأن حوادث الاغتيال تقع، وسيارات مفخخة وعبوات ناسفة بمختلف أشكالها تفجّر بين الحين والآخر في أنحاء متفرقة من المدينة، وعصابات الابتزاز نشطة، وهم يطرحون ذات السؤال، ماذا لو أخليت الشوارع من الوجود الأمني وأرخيت قبضة الجيش؟.

زيارة سابقة لقائد القوات البرية الى عمليات نينوى.. (ارشيف)

الدملوجي: ورقتنا تتضمن تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين

□ بغداد / المدى

أكدت القائمة العراقية أن ورقة ائتلافها الخاصة بتقاسم السلطة في البلاد تتضمن إلى جانب نقاط عدة تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين، بالإضافة إلى ملف المجلس الوطني للسياسات العليا.

وتولى المالكي رئاسة الحكومة للمرة الأولى في أيار مايو عام ٢٠٠٦ ثم الحكومة الحالية في كانون الأول عام ٢٠١٠.

ولا ينص الدستور على تحديد ولاية رئيس الحكومة مثلما نص بذلك على ولاية رئيس الجمهورية التي حددها في اثنتين وهو ما يعني أنه لن يحق للرئيس جلال طالباني الترشح للمنصب الذي يتولاه الآن بعد إجراء الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٤.

ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن المتحدث باسم العراقية ميسون الدملوجي قولها إن "القائمة طرحت في ورقتها للمشاركة في المؤتمر الوطني، وفيها تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط".

وتتضمن ورقة القائمة العراقية إدراج مجلس السياسات الإستراتيجية والبحث في نية الكتل السياسية على تشكيله من عدمه وتحقيق التوازن السياسي والتوازن في التعيين بالدرجات الوظيفية.

وتضمنت الورقة أيضا التأكيد على أحقية إقامة الفيدراليات كما تضمنت تنظيم العلاقة بين الحكومة والأقاليم وكذلك منح صلاحيات أوسع للمحافظات.

وأكدت اللجنة القانونية النيابية أن الدستور العراقي لم يعارض تولي رئيس الوزراء نوري المالكي ولاية ثالثة.

الدملوجي

وأوضحت الدملوجي أن "العراقية لا تريد أن تنحصر السلطة التنفيذية بيد شخص ولابد ان يتنوع الحكم في العراق باستمرار".

بالمقابل استغرب النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي في تصريح لـ(المدى) مطالب القائمة العراقية وقال "ان الدستور هو الفيصل في هكذا أمور خلافية فلا يمكن فرض أمور من صميم القانون على الاجتماعات السياسية".

وتابع "هناك أمور أجدى بالمناقشة كمجلس السياسات والتوازن الدستوري والمادة ١٤٠ من الدستور، فضلا عن انه من الناحية المبدئية فان نوري المالكي لا ينوي الترشيح مرة أخرى لرئاسة الوزراء وهو أمر صرح به في غير مرة".

ويؤيد التيار الصدري دعوات تحديد ولاية رئيس الوزراء بفترتين اثنتين فقط لكن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي يعارض ذلك.

وبرغم ذلك فإن القوى السياسية العراقية تعتقد بإمكانية تجاوز هذه المسألة الدستورية من خلال التوافق السياسي بين الكتل والمعمول به في البلاد من خلال العملية السياسية الجارية منذ عام ٢٠٠٣ وذلك بإصدار قانون خاص يوافق عليه مجلس النواب ويحدد ولاية رئيس الحكومة باثنتين.

وشغل نوري المالكي منصب رئاسة الوزراء للمرة الأولى بعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٦، ثم عاد وشغلها للمرة الثانية عام ٢٠١٠ بعد مفاوضات مطولة تم حسمها عبر مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، المعروفة باسم اتفاقية أربيل.

الموارد المائية تتفق مع طهران على معالجتها

البصرة تعلن اغلاق ملف "المياه الملوثة" مع إيران

□ البصرة / المدى

أعلنت محافظة البصرة انتهاء أزمة المياه الملوثة إيران، في حين أكد نائب عنها أن التجاوزات التي تجري بين الحين والآخر، فردية ولا تدعمها الحكومة الإيرانية.

يأتي ذلك في وقت وقعت الحكومة مع طهران مذكرة تفاهم تضمنت تفعيل عمل اللجان الفنية المشتركة الدائمة للأنهر الحدودية.

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "تعهدت الحكومة الإيرانية بالحد من تدفّق المياه الملوثة إلى الأراضي العراقية"، وتابع "كانت لدينا شكوك بوجود أنابيب تحت مجاري المياه بيننا وبين إيران ولكن بعد إجرائنا مسحا لهذه المناطق تبين خلوها من الأنابيب".

وبالنسبة إلى رسم الحدود قال البزوني "إن الحدود البرية قد حسمت، ولكن المشكلة تبقى في تحديد نقطة الفصل في الحدود المائية بيننا وإيران وهو ما يتطلب جهدا حثيثا بهذا الصدد".

وعلى السياق نفسه قال النائب عن التحالف الوطني حسين طالب عمارة في تصريح لـ(المدى) أمس "إن ملف المياه مع الجانب الإيراني انتهى فلم تعد هناك مشاكل معها بخصوص مياه البزل الملوثة، إذ تم إنشاء سدود يمنع من خلالها وصول هذا البزل إلى الأراضي العراقية".

وطالب عمارة "الدبلوماسية العراقية في إيجاد حلول للمشاكل ترسم الحدود مع إيران، أما بالنسبة للتجاوزات التي تطرأ بين آونة وأخرى، فهي فردية لا ترقى لمستوى دعم إيران لها لان الأخيرة تنوي إقامة علاقات طيبة مع العراق على عكس بقية دول الجوار التي كان لها دور سلبي تجاه العراق".

إلى ذلك، اتفقت وزارة الموارد المائية مع الحكومة الإيرانية على تحديد مصادر تلوث المياه في شط العرب، وذكر بيان للوزارة تلقت (المدى) نسخة منه انه "تم خلال الاتفاق بين الجانبين، تحديد مصادر التلوث التي تصب في شط العرب من البصرة حتى مصبه وعلى جانبي الشط لغرض خفض نسبة التلوث وتحسين نوعية المياه".

وأضاف "كما رحب الجانب الإيراني بدعوة وزير الموارد، الشركات الإيرانية المختصة بتنفيذ مشاريع الاستصلاح والسدود والمنشآت الاروائية الأخرى للعمل في العراق والمشاركة بشكل فعلي بالمناقصات الخاصة بتنفيذ المشاريع الإروائية التي تعلن عنها الوزارة بهدف الاستفادة من الخبرات والتجارب الإيرانية وتطوير أساليب الري القديمة بالحديثة والتي تساهم بشكل فاعل بتقليل الضائعات المائية وضمان قسمة عادلة لتوزيع المياه".

وأشار البيان إلى إن "وزير الموارد المائية علي السعدي أجرى عددا من الجولات الميدانية التي التقى خلالها المحافظين والمسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تم خلالها الاطلاع ميدانياً على مشاريع نقل المياه وتنفيذ السدود واستصلاح الأراضي".

يشار إلى أن نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس أكد في (٢٤ أيلول ٢٠١١)، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أن معظم المياه الواردة إلى العراق ترد عن طريق الأنهر المشتركة مع الدول المتشاطئة، حيث أن ٦٨ ٪ من إيرادات حوض نهر دجلة و٩٧٪ من إيرادات نهر الفرات ترد من تركيا وسوريا وإيران، مبينا أن العراق تأثر بإجراءات الدول الواقعة في أعلى المجرى نتيجة لتوسع استخدامات المياه في تلك الدول، وغياب الاتفاقيات التي تحدد حصة كل بلد من تلك المياه.

ويبلغ عدد روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران سواء الموسمية منها أو الدائمة ٣٠ رافداً، إذ قامت إيران بتحويل مسارات معظمها إلى داخل أراضيها، إضافة إلى بناء سدود عدة منها خمسة سدود على نهر الكارون.

يذكر أن العراق يعاني تراجعا مطردا في موارده المائية، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة، وزيادة ملوحة مياهه لاسيما في المناطق الجنوبية، من جراء عدم التزام دول الجوار المتشاطئة وهي تركيا وسوريا وإيران، بإطلاق حصص كافية من المياه، أو قطها الأنهر وتحويل مجراها قبل دخولها الأراضي العراقية، أو إقامة المزيد من السدود الكبيرة، لاسيما على دجلة والفرات، ما يهدد الأمن المائي العراقي للخطر.

مياه البصرة.. (أرشيف)

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون